

الفتوحات الإلهية

في

تحرير العمليَّاتِ الانتحاريَّةِ

تأليفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بابو عبد الله بن محمد الحميدي الأشعري

حفظه الله وتعالى

سلسلة النصيحة الذهبية
للعودة إلى السلفية

الفوجيات الإلهية

في

تحريم العمليات الانتحارية

حُقوقُ الطبعِ مَحفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

الفُوحَاتُ الإِهْتِيَّةُ

فِي

تَرْبِيَةِ الْعَمَلِيَّاتِ الْاِتِّجَارِيَّةِ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بابر عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله وسعاده

سلسلة النصح الذهبية
للعودة إلى السلفية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ

فِي بَيَانِ أَحْوَالِ أَهْلِ التَّحْزُبِ مَعَ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ!

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته الله فِي «الْفَصْلِ» (ج ٤ ص ٢٢٧): (وَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ
أَنَّ جَمِيعَ فِرْقِ الضَّلَالَةِ لَمْ يُجِرِ اللَّهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ خَيْرًا، وَلَا فَتَحَ بِهِمْ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ
قَرْيَةً، وَلَا رَفَعَ لِلْإِسْلَامِ رَايَةً، وَمَا زَالُوا يَسْعَوْنَ فِي قَلْبِ نِظَامِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُفَرِّقُونَ
كَلِمَةَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَسْلُونَ السَّيْفَ عَلَى أَهْلِ الدِّينِ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

* وَمِمَّا تَقَرَّرَ شَرْعًا، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى، قَدْ أَكْمَلَ: دِينَهُ وَشَرْعَتَهُ، وَأَكْمَلَ: وَسَائِلَ بَلَاغِهِ، وَوَسَائِلَ حِفْظِهِ وَحِمَايَتِهِ، وَالذَّبِّ عَنْ حِيَاضِهِ؛ بِدَلِيلِ مُقْتَضَى التَّنْزِيلِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

* وَعَلَيْهِ: فَوْسَائِلُ نُصْرَةِ الدِّينِ: مُبَيَّنَةٌ، وَاضِحَةٌ، كَامِلَةٌ فِي شَرْعَتِنَا.

* وَمَنْ قَالَ: غَيْرَ ذَلِكَ، فَقَدْ اتَّهَمَ التَّنْزِيلَ، وَقَدَحَ فِي رِسَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (١)

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ آلُ الشَّيْخِ: (أَمَّا مَا وَقَعَ: السُّؤَالُ عَنْهُ، مِنْ طَرِيقَةِ: قَتْلِ النَّفْسِ بَيْنَ الْأَعْدَاءِ، أَوْ مَا أَسْمَيْتَهُ بِالطَّرِيقِ: «الْإِنْتِحَارِيَّة».)

* فَإِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ، لَا أَعْلَمُ لَهَا وَجْهًا، شَرْعِيًّا، وَلَا أَنَّهَا مِنَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَخْشَى أَنْ تَكُونَ مِنْ قَتْلِ النَّفْسِ؛ نَعْمَ إِثْخَانَ الْعَدُوِّ وَقِتَالَهُ: مَطْلُوبٌ، بَلْ رَبَّمَا يَكُونُ مُتَعَيِّنًا، لَكِنْ بِالطَّرِيقِ الَّتِي لَا تُخَالِفُ الشَّرْعَ). (٢) اهـ.



(١) فَالْعَمَلِيَّاتُ الْإِنْتِحَارِيَّةُ، هِيَ وَسِيلَةٌ غَرِيبَةٌ بِدَعِيَّةٍ، مَا عُرِفَتْ فِي عَهْدِ التَّنْزِيلِ، وَلَا فِي عَصْرِ السَّلَفِ الْأَوَّلِينَ.

* وَإِنَّمَا عُرِفَتْ عِنْدَ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ؛ كَوَسِيلَةٍ، فِي الْجِهَادِ بِرَعْوِهِمْ!.

(٢) انظر: «الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية» (ص ١٦٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

الْعَلَمَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

فِي تَحْرِيمِ الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ مُطْلَقًا، لَأَمْرِ الْأِمَامِ، وَلَا بغيرِهِ، وَلَا بِضُرُورَةٍ،
وَلَا بِغَيْرِهَا

* سَأَلَ الشَّيْخَ ابْنَ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ حُكْمِ مَنْ يُلْغِمُ نَفْسَهُ لِيُقْتَلَ بِذَلِكَ مَجْمُوعَةً مِنَ

الْيَهُودِ؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ؛ بِقَوْلِهِ: (قَدْ نَبَّهْنَا غَيْرَ مَرَّةٍ: أَنَّ هَذَا لَا يَصْلَحُ، لِأَنَّهُ قَاتِلٌ نَفْسَهُ،

وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٩]؛ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ

بِشَيْءٍ عَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

* يَسْعَى فِي حِمَايَةِ نَفْسِهِ، وَإِذَا شُرِعَ الْجِهَادُ، جَاهَدَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ قُتِلَ

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ، أَمَّا أَنَّهُ يُقْتَلُ نَفْسَهُ، يَضَعُ اللُّغْمَ فِي نَفْسِهِ حَتَّى يُقْتَلَ مَعَهُمْ؛ هَذَا غَلَطٌ: لَا

يَجُوزُ، أَوْ يَطْعَنُ نَفْسَهُ مَعَهُمْ: لَا يَجُوزُ، وَلَكِنْ يُجَاهِدُ إِذَا شُرِعَ الْجِهَادُ^(٢) مَعَ الْمُسْلِمِينَ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٤٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٦)، مِنْ حَدِيثِ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ

(٢) وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَرَى الْجِهَادَ فِي فَلَسْطِينَ الْآنَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْبِدْعِيَّةِ، فَتَبَّهْ.

أَمَّا عَمَلُ أَبْنَاءِ فَلَسْطِينٍ^(١) فَهَذَا غَلَطٌ، مَا يَصْلُحُ^(٢)، إِنَّمَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِمُ الدَّعْوَةُ^(٣) إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّعْلِيمُ، وَالْإِرْشَادُ، وَالنَّصِيحَةُ مِنْ دُونِ هَذَا الْعَمَلِ^(٤). اهـ.



(١) فَلَسْطِينٍ: بِكَسْرِ: «الْفَاءِ»، ثُمَّ فَتْحِ: «اللَّامِ»، وَشُكُونِ: «السِّينِ»، وَطَاءٍ: مُهْمَلَةٍ، وَآخِرِهِ: «نُونٌ». انظر: «مُعْجَمَ الْبُلْدَانِ لِلْحَمَوِيِّ (ج ٤ ص ٢٧٤).

(٢) أَي: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، وَهَذَا رَدٌّ عَلَى الثَّوْرِيِّنَ الَّذِينَ يُجَوِّزُونَ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ» فِي فَلَسْطِينِ.
(٣) هَذَا هُوَ النَّصْحُ الرَّبَّانِيُّ لِأَهْلِ فَلَسْطِينِ، لِأَنَّهُ هُوَ الْعَمَلُ النَّاجِحُ الْآنَ لِإِعَادَةِ فَلَسْطِينِ، وَتَحْرِيرِ الْقُدْسِ وَالْأَقْصَى بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

(٤) انظر: «فَتَاوَى الْأُئِمَّةِ» (ص ١٧٩)، وَ«الْفَتَاوَى الشَّرْعِيَّةَ فِي الْقَضَايَا الْعَصْرِيَّةِ» (ص ١٦٦).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

الْعَلَمَاءُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ

فِي تَحْرِيمِ الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ مُطْلَقًا، لَأ بِأَمْرِ الْإِمَامِ، وَلَا بغيرِهِ، وَلَا بِضُرُورَةٍ،
وَلَا بِغَيْرِهَا

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (نَحْنُ نَقُولُ: الْعَمَلِيَّاتُ الْإِنْتِحَارِيَّةُ كُلُّهَا غَيْرُ
مَشْرُوعَةٍ، وَكُلُّهَا مُحَرَّمَةٌ، وَقَدْ تَكُونُ مِنَ النَّوعِ الَّذِي يُخَلَّدُ صَاحِبُهُ فِي النَّارِ، وَقَدْ تَكُونُ
مِنَ النَّوعِ الَّذِي لَا يُخَلَّدُ صَاحِبُهُ.

* أَمَّا أَنْ تَكُونَ عَمَلِيَّةً الْإِنْتِحَارِ قُرْبَةً يَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، إِنْسَانٌ يُقَاتِلُ فِي
سَبِيلِ أَرْضِهِ، فِي سَبِيلِ وَطَنِهِ، فَهَذِهِ الْعَمَلِيَّاتُ لَيْسَتْ إِسْلَامِيَّةً إِطْلَاقًا^(١)، بَلْ أَنَا أَقُولُ
الْيَوْمَ مَا يُمَثِّلُ الْحَقِيقَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ، وَلَيْسَ الْحَقِيقَةَ الَّتِي يُرِيدُهَا بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ
الْمُنْتَحَمِّسِينَ.^(٢)

أَقُولُ: الْيَوْمَ لَا جِهَادٌ فِي الْأَرْضِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِطْلَاقًا^(٣)، هُنَاكَ قِتَالٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ،
أَمَّا الْجِهَادُ يَقُومُ تَحْتَ رَايَةِ إِسْلَامِيَّةٍ^(٤)، وَيَقُومُ عَلَى أُسَاسِ أَحْكَامِ إِسْلَامِيَّةٍ...^(٥). اهـ.

(١) فِي فَلَسْطِينَ، وَعَبْرَ فَلَسْطِينَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

(٢) كَ «فِرْقَةُ حَمَاسِ الْإِخْوَانِيَّةِ»، فِي فَلَسْطِينَ.

(٣) لِأَنَّ الْحُرُوبَ الْقَائِمَةَ: الْآنَ هِيَ مِنَ الْحُرُوبِ السِّيَاسِيَّةِ، وَحُرُوبِ أَحْزَابٍ سِيَاسِيَّةٍ لَا تَنْتَبِئُ إِلَى الْجِهَادِ
الشَّرْعِيِّ الصَّحِيحِ.



-
- (١) بَلْ يَفْعَلُ جِهَادُ الْأَحْزَابِ تَحْتَ رَايَةِ حَزْبِيَّةٍ عَمِيَّةٍ، وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ.
- (٢) مِنْ: «شَرِيحَةُ مُسَجَّلٍ»، بِصَوْتِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ، تَسْجِيلَاتُ: «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ»، بِالرِّيَاضِ، بِعُنْوَانِ: «فَتَاوَى الْعُلَمَاءِ فِي الْإِعْتِيَالَاتِ وَالتَّفْجِيرَاتِ وَالْمُظَاهَرَاتِ، وَالْمَسِيرَاتِ وَالْقُنُوتِ» فِي سَنَةِ: «١٤١٧ هـ»..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتَاوَى

الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ

فِي تَحْرِيمِ الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ مُطْلَقًا، لَأَمْرِ الْأِمَامِ، وَلَا بغيرِهِ، وَلَا بِضُرُورَةٍ،
وَلَا بِغَيْرِهَا

قَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِينٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ الْإِنْتِحَارِ،
بِحَيْثُ يَحْمِلُ آلَاتِ مُتَفَجِّرَةٍ، وَيَتَقَدَّمُ بِهَا إِلَى الْكُفَّارِ ثُمَّ يُفَجِّرُهَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمْ، فَإِنَّ هَذَا
مِنْ قَتْلِ النَّفْسِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ خَالِدٌ مَحَلَّدٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ أَبَدَ الْأَبْدِينَ -
كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ - (١).

* لِأَنَّ هَذَا قَتْلَ نَفْسِهِ لَا لِمَصْلَحَةِ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّهُ إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ، وَقَتَلَ مَعَهُ عَشْرَةً،
أَوْ مِائَةً، أَوْ مِائَتَيْنِ لَمْ يَنْفَعِ الْإِسْلَامَ بِذَلِكَ، لَمْ يُسَلِّمِ النَّاسُ، بِخِلَافِ قِصَّةِ الْغُلَامِ فَإِنَّ
فِيهَا إِسْلَامَ الْكَثِيرِ.

(١) وَهُوَ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (... وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ، يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُحَلَّدًا فِيهَا
أَبَدًا).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٧٧٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

* أَمَا أَنْ يَمُوتَ عَشْرَةٌ، أَوْ عَشْرُونَ، أَوْ مِائَةٌ، أَوْ مِائَتَانِ مِنَ الْعَدُوِّ: فَهَذَا لَا يَقْتَضِي إِسْلَامَ النَّاسِ، بَلْ رُبَّمَا يَتَعَنَّتْ الْعَدُوُّ أَكْثَرَ، وَيُوَعِّرُ صَدْرَهُ هَذَا الْعَمَلُ حَتَّى يَفْتِكَ بِالْمُسْلِمِينَ أَشَدَّ فَتْكًَا، كَمَا يُوجَدُ مِنْ صُنْعِ الْيَهُودِ مَعَ أَهْلِ فَلَسْطِينِ.^(١)

* فَإِنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْهُمْ مِنْ هَذِهِ الْمُتَفَجَّرَاتِ، وَقَتَلَ سِتَّةً، أَوْ سَبْعَةً، أَخَذُوا مِنْ جَرَاءِ ذَلِكَ سِتِّينَ نَفْرًا، أَوْ أَكْثَرَ، فَلَمْ يَحْصُلْ بِذَلِكَ نَفْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَا انْتِفَاعٌ بِذَلِكَ لِلَّذِينَ فُجِّرَتْ هَذِهِ الْمُتَفَجَّرَاتُ فِي صُفُوفِهِمْ.

* وَالَّذِي نَرَى: مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ هَذَا الْإِنْتِحَارِ، نَرَى أَنَّهُ قَتْلٌ لِلنَّفْسِ بَعِيرٍ حَقٌّ، وَأَنَّهُ مُوجِبٌ لِدُخُولِ النَّارِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَأَنَّ صَاحِبَهُ لَيْسَ بِشَهِيدٍ^(٢) (...).^(٣) اهـ.



(١) وَهَذَا فِيهِ رَدٌّ عَلَى الثَّوْرِيِّينَ، فَأَيْنَ مُوَافَقَتُهُمْ لِلْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ.

(٢) إِذَا لَا يُقَالُ: فَلَانٌ شَهِيدٌ.

وَأَنْظُرْ: رِسَالَةٌ لَطِيفَةٌ؛ بِعُنْوَانِ: «الرَّأْيُ السَّيِّدِي فِي: هَلْ يُقَالُ: فَلَانٌ شَهِيدٌ»، لِلشَّيْخِ الرَّبَّانِيِّ (ص ٩ و ١٠).

(٣) أَنْظُرْ: «شَرْحُ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ١ ص ١٦٥)، وَ«شَرْيَطًا مُسَجَّلًا»، بِصَوْتِ: شَيْخِنَا

ابْنِ عَثِيمِينَ، تَسْجِيلَاتٍ: «مِنْهَاجِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ»، بِالرِّيَاضِ، بِعُنْوَانِ: «فَتَاوَى الْعُلَمَاءِ فِي الْأَعْتِبَالِ وَالتَّفَجِيرَاتِ وَالْمُظَاهَرَاتِ، وَالْمَسِيرَاتِ وَالْقُنُوتِ» فِي سَنَةِ: «١٤١٧ هـ».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

الْعَلَمَاءُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِ

فِي تَحْرِيمِ الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ مُطْلَقًا، لَأَ بِأَمْرِ الْإِمَامِ، وَلَا بغيرِهِ، وَلَا بِضُرُورَةٍ،
وَلَا بِغَيْرِهَا

* سَأَلَ الشَّيْخُ الْفَوْزَانُ حَفِظَهُ اللهُ: (هَلْ تَجُوزُ: «الْعَمَلِيَّاتُ الْإِنْتِحَارِيَّةُ»، وَهَلْ هُنَاكَ شُرُوطٌ لِصِحَّةِ هَذَا الْعَمَلِ؟).

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (... قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا * وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٩ و ٣٠]، فَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقْتُلَ نَفْسَهُ، بَلْ يُحَافِظُ عَلَى نَفْسِهِ غَايَةً الْمَحَافِظَةَ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَيُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَوْ تَعَرَّضَ لِلْقَتْلِ وَالْإِسْتِشْهَادِ: فَهَذَا طَيِّبٌ.

* أَمَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ قَتْلَ نَفْسِهِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَفِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ الْغَزَوَاتِ، كَانَ أَحَدُ الشُّجْعَانَ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ إِنَّهُ قَتَلَ، فَقَالَ الصَّحَابَةُ: مَا أَبْلَى مِنَّا أَحَدٌ مَا أَبْلَى فُلَانٌ.

فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «هُوَ فِي النَّارِ»^(١)، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، فَصَعِبَ ذَلِكَ عَلَى

الصَّحَابَةِ ﷺ.

* فَتَبِعَهُ رَجُلٌ بَعْدَ مَا جُرِحَ، ثُمَّ وَجَدَهُ وَضَعَ السَّيْفَ عَلَى الْأَرْضِ، وَرَفَعَ ذُؤَابَتَهُ

إِلَى أَعْلَى، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَمَاتَ الرَّجُلُ، وَدَخَلَ فِي صَدْرِهِ... فَقَالَ الرَّجُلُ: صَدَقَ

الرَّسُولُ ﷺ، وَعَرَفُوا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى.

* لِمَاذَا دَخَلَ النَّارَ مَعَ هَذَا الْعَمَلِ؟؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ وَلَمْ يَصْبِرْ، فَلَا يَجُوزُ

لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقْتُلَ نَفْسَهُ.^(٢) اهـ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٦٠٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انْظُرْ: «الْفَتَاوَى الشَّرْعِيَّةُ فِي الْقَضَايَا الْعَصْرِيَّةِ» (ص ١٧٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَنْعَمْتَ فَرْدُ

الْمَقْدَمَةِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عِمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ

لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٧٠ و٧١].

أَمَّا بَعْدُ...

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ

مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

فَإِنَّهُ كَلَّمَا بَعْدَ الْعَهْدِ عَنِ نُورِ النَّبُوَّةِ؛ وَعَهْدِ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَعَهْدِ التَّابِعِينَ لَهُمْ

بِإِحْسَانٍ.

* قَلَّ الْعِلْمُ وَالْوَرَعُ، وَكَثُرَ الْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ، وَالْجَهْلُ الْبَسِيطُ، وَازْدَادَ الْخِلَافُ وَأَهْلُهُ، وَالْجُرْأَةُ عَلَى الْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِلَا عِلْمٍ.

* وَتِلْكَ أَدْوَاءٌ مُتَفَشِّئَةٌ، وَسَارِيَةٌ فِي الْأُمَّةِ مِنْذُ أَرْمَانَ مُطَاوَلَةٍ، إِلَى زَمَانِنَا الْحَاضِرِ، بِسَبَبِ كَثْرَةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ.

* وَقَدْ عَمَدَ أَهْلُ الْبِدَعِ، بِتَأْلِيفِ الْكُتُبِ وَتَدْرِيسِهَا، وَصَارُوا يُقَرَّرُونَ عَنْ طَرِيقِهَا: أَفْكَارُهُمْ، وَأَهْوَاءُهُمْ، وَيَحْتَجُّونَ بِهَا عَلَى مُخَالِفِيهِمْ، مَعَ بَطْلَانِهَا.

* حَتَّى بَلَغَ الْأَمْرُ بِهِمْ، أَنَّهُمْ: قَامُوا يُقَرَّرُونَ أَهْوَاءَ: «الْغَرْبِ»، وَتَلَقَّيْهِمْ لِأَفْكَارِهِمْ، حَتَّى تَأَثَّرُوا بِطَرَائِقِ تَفْكِيرِهِمْ.

* وَلَمْ يَزَلْ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ، يُعْجَبُونَ بِأَفْكَارِ: «الْغَرْبِ»، حَتَّى وَقَعَ مَا لَمْ يَكُنْ بِالْحُسْبَانِ، حَيْثُ أَخَذُوا بِالْفَوْضَى الْعَارِمَةِ، وَهِيَ مَا تَسَمَّى: بِ«الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتُسْتَعْمَلُ ضِدَّ الْأَعْدَاءِ بِزَعْمِهِمْ!

* وَمِنَ الْمَعْلُومِ عَبْرَ الْقُرُونِ، إِلَى زَمَانِنَا الْحَاضِرِ، أَنَّ عُلَمَاءَ السُّنَّةِ، هُمْ: الَّذِينَ يَتَّصِدُونَ لِلْأَهْوَاءِ وَأَهْلِهَا، وَيَقْمَعُونَ مَنْ تَأَثَّرَ بِهِمْ فِي بَاطِلِهِمْ.

* فَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا دَفَعَنِي؛ لِتَتَّبِعَ نُصُوصَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَرِ، الْوَارِدَةَ فِي تَحْرِيمِ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ».

* بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا كَتَبَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي تَحْرِيمِ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ».

* لِهَذَا عَزَمْتُ عَلَى كِتَابَةِ هَذَا الْكِتَابِ، حَتَّى يَتَّضِحَ السَّبِيلُ، وَيَسْتَبِينَ الدَّلِيلُ، لِأُمَّةِ الْإِجَابَةِ، لِمَا لِدَلِكِ مِنَ الثَّمَارِ الْيَانِعَةِ، وَالْأَنْوَارِ الْوَاسِعَةِ.

قُلْتُ: وَالْعَصْرُ الْحَاضِرُ شَهِدَ تَدَفُّقَ أَنَاسٍ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَتَنَامِي ذَلِكَ بِشَكْلِ وَاضِحٍ فِي الْبُلْدَانِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُبَيِّنَ لَهُمْ ذَلِكَ.
هَذَا؛ وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى، أَنْ يَنْصُرَ نَبِيَّهُ، وَسُنَّتَهُ، وَشَرِيْعَتَهُ، وَاللَّهَ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ.

كُتِبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَدْخَلُ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى قَمْعِ: «الْفِرْقَةِ الثَّوْرِيَّةِ»، الَّتِي تَقُولُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُضَجَّرَ الْعَبْدُ نَفْسَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى أَمَامَ الْكُفَّارِ فِي الْحَرْبِ لِلضَّرُورَةِ، أَوْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ! وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يُرَخِّصْ وَسِيلَةَ بِمِثْلِ: هَذِهِ الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ^(١) فِي الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا فِي الشَّرْعِ أَنَّ الْوَسِيلَةَ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ، بِشَرْطِ كَوْنِ الْوَسِيلَةِ وَاجِبَةً، أَوْ مُبَاحَةً. ♦ أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْوَسِيلَةُ مُحَرَّمَةً، فَإِنَّهُ يَحْرَمُ فِعْلَهَا، فَلَيْسَ كُلُّ وَسِيلَةٍ تُوصِلُ إِلَى الْمَقْصُودِ لَهَا حُكْمُ الْمَقَاصِدِ، فَلَيْسَتْ كُلُّ وَسِيلَةٍ يَظُنُّهَا الْعَبْدُ نَاجِحَةً، بِالنَّفْعِ: يَجُوزُ فِعْلُهَا، فَهَذَا بَاطِلٌ^(٢)

(١) لَا يُوجَدُ إِمَامٌ أَمَرَ بِجِهَادٍ صَاحِحٍ فِي الشَّرْعِ، أَنْ يَأْمُرَ: «بِالْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ».

* بَلْ هَذِهِ التَّفَجِيرَاتُ: بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْمُخْرِجَةِ، هِيَ دَخِيلَةٌ عَلَى الْإِسْلَامِ، مَا كَانَتْ مَعْرُوفَةً، إِلَّا مِنَ الدُّوَلِ الْغَرِبِيَّةِ الْكَافِرَةِ.

قُلْتُ: مَا دَامَ تَقَامَ فِيهِ الْبِدْعُ، فَهُوَ جِهَادٌ لَيْسَ بِصَاحِحٍ، بَلْ هُوَ جِهَادٌ بَاطِلٌ.

(٢) الْعَمَلِيَّاتُ الْإِنْتِحَارِيَّةُ: كُلُّهَا عَشَوَائِيَّةٌ بَاطِلَةٌ، لِلضَّرُورَةِ، أَوْ لَيْسَتْ لِلضَّرُورَةِ.

* فَالتَّفَجِيرَاتُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، لَيْسَتْ وَسِيلَةً مِنْ وَسَائِلِ الشَّرْعِ.

فَهَذَا بَاطِلٌ، فَإِنَّمَا لَا نُسَلِّمُ: «لِلْفِرْقَةِ الثَّوْرِيَّةِ»، أَنَّ التَّفَجِيرَاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ، مِنَ الضَّرُورَةِ، بَلْ هِيَ مِنَ الْوَسَائِلِ الْمُحَرَّمَةِ مُطْلَقًا، غَيْرِ الْمَشْرُوعَةِ، لِأَنَّ الضَّرُورَةَ لَا تَعْمَلُ بِهَا حَتَّى تَتَوَفَّرَ شُرُوطُ إِعْمَالِهَا، وَهِيَ:

(١) أَنْ تَكُونَ الضَّرُورَةُ الْمَرْجُوءَةَ حَقِيقَةً، لَا وَهْمِيَّةً.

(٢) أَنْ تَكُونَ الضَّرُورَةُ الْمَرْجُوءَةَ: تَأْتِي بِالْمَصْلَحَةِ، بِأَكْبَرَ مِنَ الْمَفْسَدَةِ الْمُرْتَكَبَةِ.

(٣) أَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ سَبِيلٌ آخَرَ، لِيَجْلِبَ هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ.

* فَقَدْ انْتَشَرَتْ بَيْنَ النَّاسِ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْحَاضِرِ: بَدْعٌ كَثِيرَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ لَيْسَتْ مِنْ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى.

* وَقَدْ اسْتَبَدَّلُوهَا بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى كَادَتْ مَعَالِمُ السُّنَّةِ: تَنْدَثِرُ، وَأَصْبَحَ الْبَاطِلُ حَقًّا، وَالْحَقُّ بَاطِلًا، وَأَصْبَحَتِ الْبِدْعَةُ سُنَّةً، وَالسُّنَّةُ بَدْعَةً عِنْدَ أَهْلِ الْجَهْلِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ.

* وَمِنَ الْمُحَدَّثَاتِ الَّتِي انْتَشَرَتْ بَيْنَ الْعَامَّةِ، ظَاهِرَةٌ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ» فِي الْحُرُوبِ السِّيَاسِيَّةِ، حَتَّى عَمَّتْ بِهَا الْبُلُوعَى.

فَيُوجَدُ بَيْنَ الْمُتَعَالِمِينَ مَنْ يَدْعُو إِلَى: «التَّفْجِيرَاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، بِدَعْوَى أَنَّهَا مِنَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ لَيْسَتْ مِنَ الدِّينِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا هِيَ: مُحَدَّثَةٌ فِي الْإِسْلَامِ، بَلْ هِيَ: مِنَ الْفَوَاضِي فِي الدِّينِ.

قُلْتُ: وَدِينَنَا لَيْسَ دِينُ فَوَاضِيٍّ، دِينَنَا دِينُ نِظَامٍ.

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ آلُ الشَّيْخِ: (الْإِسْلَامُ لَيْسَ فَوَاضِيًّا، بَلْ دِينٌ عَدْلٌ،

وَرَحْمَةٌ). (١) اهـ.

* فَهَذَا بَاطِلٌ فِي الشَّرْعِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَسِيلَةَ يُشْتَرَطُ كَوْنُهَا مَبَاحَةً:

* أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْوَسِيلَةُ مُحَرَّمَةً، كَمَنْ يَشْرَبُ الْخَمْرَ لِلتَّداوِي، فَإِنَّهُ وَلَوْ كَانَ فِيهِ الشَّفَاءُ بِنِسْبَةٍ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ،

فَلَيْسَتْ كُلُّ وَسِيلَةٍ تُوَصَّلُ إِلَى الْمَقْصُودِ لَهَا حُكْمُ الْمَقْصُودِ، بَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الْوَسِيلَةُ مَبَاحَةً.

* لَيْسَتْ كُلُّ وَسِيلَةٍ يَطْنُهَا الْعَبْدُ نَاجِحَةً بِالْفِعْلِ، يَجُوزُ فِعْلُهَا، مِثْلُ شُرْبِ الْخَمْرِ، صَرُورَةً!.

وَانظُرْ: «إِعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٣ ص ١٣٤ و ١٥٩).

(١) «مَجَلَّةُ الدَّعْوَةِ»، الْعَدَدُ: (١٩١٦)، (ص ١٦).

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفَوْزَانُ: (دِينُنَا لَيْسَ دِينُ فَوْضَى، دِينُنَا: دِينُ

أَنْضِبَاطٍ، وَهُدُوءٍ وَسَكِينَةٍ، لَا فَوْضَى، وَلَا تَشْوِيشٍ، وَلَا إِثَارَةَ فِتْنٍ).^(١) اهـ.

* فَالْقَوْلُ بِجَوَازِ الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ: ذَرِيعَةٌ لِأَهْلِ الْبِدْعِ، لِلْقِيَامِ بِهَا، وَالْوُصُولِ

بِهَا إِلَى مَا يُرِيدُونَ مِنْ مَقَاصِدِ سَيِّئَةٍ!.

وَقَوْلُ أَحَدِ الْمُتَعَالِمِينَ: (هَذِهِ التَّفَجِيرَاتُ: إِنْ كَانَتْ سَتَكُونُ فِي جِهَادٍ صَحِيحٍ!،

وَرَايَةٌ صَحِيحَةٍ!، وَمُوجَّهَةٌ إِلَى الْمُحَارِبِينَ... فَهَذِهِ جَائِزَةٌ!، بِهَذِهِ الشُّرُوطِ، بِأَنْ يَكُونَ

بِأَمْرِ إِمَامٍ!...).

* كَلَامُهُ هَذَا: بَاطِلٌ، فَالتَّفَجِيرَاتُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْبِدْعِيَّةِ فِي الْجِهَادِ الشَّرْعِيِّ،

لَيْسَتْ مِنْ أَعْمَالِ الْمُسْلِمِينَ.

* بَلْ إِنَّ هَذِهِ: «الْعَمَلِيَّاتُ الْإِنْتِحَارِيَّةُ»، هِيَ دَخِيلَةٌ عَلَى الْإِسْلَامِ، مَا كَانَتْ

مَعْرُوفَةً، إِلَّا مِنْ: «الدُّوَلِ الْغَرِبَةِ الْكَافِرَةِ»، وَهِيَ مِنْ فَوْضَاهُمْ، وَمِنْ دِينِهِمْ فِي هَذِهِ

الْحَيَاةِ.^(٢)

(١) انظر: «الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية» (ص ١٤٠).

(٢) ودِينُنَا: لَيْسَ دِينُ فَوْضَى، دِينُنَا دِينُ أَنْضِبَاطٍ، وَدِينُ نِظَامٍ، وَهُدُوءٍ وَسَكِينَةٍ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ.

* وَالْعَمَلِيَّاتُ الْإِنْتِحَارِيَّةُ: لَيْسَتْ مِنْ أَعْمَالِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، مَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ

يَعْرِفُونَهَا.

* فَدِينُ الْإِسْلَامِ، دِينُ أَنْضِبَاطٍ، لَا فَوْضَى، وَلَا إِثَارَةَ فِتْنٍ فِي الْحُرُوبِ.

* فَنَقُولُ لِلْمُتَعَالِمِ هَذَا: فَشُرُوطُكَ هَذِهِ فِي الْجِهَادِ، هِيَ شُرُوطٌ بَاطِلَةٌ، لَا تَصِحُّ فِي الْجِهَادِ الصَّحِيحِ، لَا لِلضَّرُورَةِ، وَلَا لِلْمَصْلَحَةِ، بَلْ بِالْعَكْسِ: ضَرَرُهَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهَا.

* وَهِيَ أَيْضًا وَسِيلَةٌ: بَاطِلَةٌ فِي الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا فِي الشَّرْعِ أَنَّ الْوَسِيلَةَ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ، بِشَرَطِ كَوْنِ الْوَسِيلَةِ وَاجِبَةً، أَوْ مَبَاحَةً فِي الشَّرْعِ.^(١)

* أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْوَسِيلَةُ مُحَرَّمَةً، مِثْلَ: هَذِهِ «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ شَرْعًا.

فَلَيْسَتْ كُلُّ وَسِيلَةٍ تُوصِلُ إِلَى الْمَقْصُودِ، لَهَا حُكْمُ الْمَقْصُودِ.

* بَلْ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ الْوَسِيلَةُ وَاجِبَةً، أَوْ مَبَاحَةً شَرْعًا.

* لَيْسَتْ كُلُّ وَسِيلَةٍ يَظُنُّهَا الْعَبْدُ نَاجِحَةً بِالْفِعْلِ: يَجُوزُ فِعْلُهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ كَمَا قُلْنَا: تَفْجِيرُ الشَّخْصِ نَفْسَهُ، إِذَا أَتَى طَائِفَةً كَبِيرَةً مِنَ الْكُفَّارِ، فَيَفْجِرُ نَفْسَهُ أَمَامَهُمْ، فَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّ الْوَسِيلَةَ فِي أَصْلِهَا مُحَرَّمَةٌ، لَا تَنْفَعُ مُطْلَقًا، حَتَّى لَا تَنْفَعُ أَيْضًا لِلضَّرُورَةِ، وَلَا لِلْمَصْلَحَةِ فِي الدِّينِ.^(٢)

(١) فَهَذَا: «الْمُتَعَالِمُ» يُدْنِدُنُ حَوْلَ وَسِيلَةٍ مِنْ وَسَائِلِ الْفَوْضَى عِنْدَ أَهْلِ الْبِدْعِ، فَيُدْخِلُ فِيهَا: التَّفْجِيرَاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةَ!

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [الْعَصْرِ: ١-٣].

(٢) وَهَذَا أَيْضًا فِيهِ فَتْحُ بَابِ لِاخْتِرَاعِ الْعُقُولِ لِلْوَسَائِلِ الْبِدْعِيَّةِ، وَهِيَ لَا حَصْرَ لَهَا عِنْدَ أَهْلِ الْبِدْعِ، لِأَنَّهَا مُبَرَّرَةٌ عِنْدَهُمْ لِلْغَايَاتِ، فَهِيَ مِنَ الْبَاطِلِ فِي الشَّرْعِ.

* أَيْضًا مَنْ يَشْرَبُ الْخَمْرَ لِلتَّداوِي، فَإِنَّهُ وَلَوْ كَانَ فِيهِ الشَّفَاءُ بِنِسْبَةٍ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ، لِأَنَّ ضَرَرَهُ أَكْبَرُ، فَلَيْسَتْ كُلُّ وَسِيلَةٍ تُوَصَّلُ إِلَى الْمَقْصُودِ، لَهَا حُكْمُ الْمَقْصُودِ.^(١)

* فَلَا نَسَلُمُ: «لِهَذَا الْمُتَعَالِمِ»، أَنْ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ» مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ وَالْمَصَالِحِ، بَلْ هِيَ مِنَ الْوَسَائِلِ الْمُحَرَّمَةِ، غَيْرِ الْمَشْرُوعَةِ.

* ثُمَّ الْمَصْلَحَةُ لَا نَعْمَلُ بِهَا حَتَّى تَتَوَفَّرَ شُرُوطُ إِعْمَالِهَا، وَهِيَ:

(١) أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ الْمَرْجُوءَةُ: حَقِيقِيَّةً، لَا وَهْمِيَّةً.

(٢) أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ الْمَرْجُوءَةُ: أَكْبَرُ مِنَ الْمَفْسَدَةِ الْمُرْتَكِبَةِ.

(٣) ظُهُورُ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ مِنَ الْمَفْسَدَةِ.

(٤) أَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ سَبِيلٌ آخَرٌ، لِيَجْلِبَ هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ.^(٢)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٤٩].

وَأَنْظُرِ: «الْفُتُوحَاتُ الشَّرْعِيَّةُ فِي الْقَضَايَا الْعَصْرِيَّةِ» (ص ١٦٦ و ١٧٣ و ١٧٤).

(١) وَأَنْظُرِ: «إِعْلَامُ الْمُوقَعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٣ ص ١٣٤ و ١٥٩)، وَ«الْفُتُوحَاتُ الشَّرْعِيَّةُ فِي الْقَضَايَا الْعَصْرِيَّةِ» (ص ١٤٣).

(٢) وَهَذِهِ الْعَمَلِيَّاتُ الْإِنْتِحَارِيَّةُ، طُبِّقَتْ مِنْ سَنَوَاتٍ طَوِيلَةٍ، فَلَمْ تَنْجَحْ ضِدَّ الْكُفَّارِ فِي الْحُرُوبِ، بَلْ جَرَّتِ الْمَفَاسِدَ الْكَثِيرَةَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَبُلْدَانِهِمْ.

* إِذَا؛ فَإِنَّ الْمَصْلَحَةَ الْمَرْجُوءَةَ فِي: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، لَيْسَتْ حَقِيقِيَّةً، بَلْ هِيَ وَهْمِيَّةٌ.

وَأَنْظُرِ: «الْفُتُوحَاتُ الشَّرْعِيَّةُ فِي الْقَضَايَا الْعَصْرِيَّةِ» (ص ١٦٦ و ١٧٦).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥].

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: (إِنَّ أَوَّلَ مَا تُغْلَبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْجِهَادِ، الْجِهَادُ بِأَيْدِيكُمْ، ثُمَّ الْجِهَادُ بِالسِّتْرِكُمْ، ثُمَّ الْجِهَادُ بِقُلُوبِكُمْ، فَأَيُّ قَلْبٍ لَمْ يَعْرِفِ الْمَعْرُوفَ؛ نَكَسَ، فَجُعِلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ).^(١)

* وَلَمْ يَذْكُرْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: الْجِهَادَ الَّذِي زَعَمَهُ: «عَبْدُ اللَّهِ الْجَرْبُوعُ»، وَهُوَ تَفْجِيرُ النَّفْسِ فِي الْحَرْبِ، بَلْ هَذَا الْفِعْلُ مِنَ الْإِنْتِحَارِ!.

* ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةَ: فِيهَا تَشْبَهُ بِالْكَفَّارِ، لِأَنَّهُمْ هُمُ: الَّذِينَ أَحَدَثُوهَا، ثُمَّ أَخَذَهَا عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَعَمِلُوا بِهَا، مَعَ كَثْرَةِ النُّصُوصِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّشْبِهِ بِأَهْلِ الْكُفْرِ، وَالْأَمْرِ بِمُخَالَفَتِهِمْ^(٢)، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عليه السلام: (مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ).^(٣)

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١٥ ص ١٧٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٩٠). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «اِقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١ ص ٢٤٠)، وَ«الْفُتَاوَى» لَهُ (ج ٢٥ ص ٢٣١).

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٠٣١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٥٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ»

(٧٣٢٣) عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (٦١٤٩).

* وَهُنَاكَ نُصُوصٌ كَثِيرَةٌ مَنَعَتْ مِنَ الْإِحْدَاثِ، وَالْإِبْتِدَاعِ فِي الدِّينِ، كَحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ).^(١)

* وَمَعْلُومٌ أَنَّ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، لَمْ يَأْمُرْ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا، فَلَوْ شَرَعَهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأْمَرَ بِهَا، وَحَثَّ الْأُمَّةَ عَلَيْهَا، وَشَاعَ ذَلِكَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْأُمَّةِ، مَعَ قِيَامِ الْمُقْتَضَى، فَهِيَ إِذَنْ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ فِي الدِّينِ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٩٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧١٨).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى كَشْفِ الْفِكْرِ الْخَارِجِيِّ لِـ «خَوَارِجِ الْعَصْرِ»، وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِالْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ، حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّهَا مِنَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى!

♦ وَهَذَا الْفِعْلُ لَمْ يَفْعَلْهُ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، وَكُلُّ التَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَكَمْ يَقُلُّ بِهِ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ الرَّيَاضِيِّينَ، لَأَنَّ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَكُلَّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

♦ بَلْ هَذَا مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ الْخُبْنَاءِ فِي هَذَا الزَّمَانِ الْحَاضِرِ.^(١)

* فَمَا يُسَمَّى بِـ «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِسْتِشْهَادِيَّةِ» الْمُعَاصِرَةَ، وَهِيَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ الْفِدَائِيِّ مِنَ الْوَقَائِعِ الَّتِي جَدَّتْ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَقَدْ أُفْرِدَتْ بِمُؤَلَّفَاتٍ خَاصَّةٍ، وَكُتِبَ فِيهَا عِدَّةُ بَحُوثٍ وَمَقَالَاتٍ، وَنُشِرَتْ فِيهَا عِدَّةُ فِتَاوَى.

* وَحَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَهَا تَعَلُّقٌ بِالْبَحْثِ، لِأَنَّهَا مِنْ اعْتِقَادَاتِ: «الْفِرْقَةِ الثَّوْرِيَّةِ».

* فَإِنِّي سَأَدُلِّي بِدَلْوِي مَعَ الدَّلَاءِ، وَأَذْكَرُ حُكْمَ الْإِسْلَامِ فِيهَا بِأَدِلَّةِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

* الْحُكْمُ عَلَى مَا يُسَمَّى بِـ «الْعَمَلِ الْفِدَائِيِّ»، بِأَنَّهُ مِنْ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِسْتِشْهَادِيَّةِ»، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْإِسْتِشْهَادِ الْمَبْرُورِ، يَعْنِي أَنَّ الْقَائِمَ بِهِ مِنَ الشُّهَدَاءِ الَّذِينَ تَنْطَبِقُ عَلَيْهِمْ

(١) وَهُوَ قَوْلُ: أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ فِي هَذَا الزَّمَانِ.

أَحْكَامُ شُهَدَاءِ الْمَعْرَكَةِ، هَذَا مِنَ الْإِفْتِرَاءِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ: لِعَدَمِ
وُجُودِ الدَّلِيلِ عَلَى مَا يُسَمَّى بِـ«الْعَمَلِيَّاتِ الْإِسْتِشْهَادِيَّةِ»^(١)، بَلْ هَذِهِ مِنَ: «الْعَمَلِيَّاتِ
الْإِنْتِحَارِيَّةِ».

* فَالْحُكْمُ عَلَيْهَا مِنْ قِبَلِ الْإِنْتِحَارِ الْمَحْظُورِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الْمُحَرَّمِ، وَيَعْنِي: أَنَّ
صَاحِبَهُ قَاتِلٌ لِنَفْسِهِ، فَلَا يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمًا: «الشَّهِيد»^(٢).
* فَمِثْلُ هَذِهِ الْعَمَلِيَّاتِ تُفْضِي إِلَى تَلْفِ الْأَرْوَاحِ، وَالْأَجْسَادِ، وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ
تَعَالَى ذَلِكَ، كَمَا حَرَّمَ الْأَسْبَابَ الْمُفْضِيَةَ إِلَيْهِ.
وَالْأَدِلَّةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٩].

* فَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى حُرْمَةِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَنْ يُفَجِّرُ نَفْسَهُ،
أَوْ يَسْقُطُ بِطَائِرَتِهِ، لِأَنَّهَا أَسْبَابٌ مُفْضِيَةٌ إِلَى قَتْلِ النَّفْسِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

(٢) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البَقَرَةُ: ١٩٥].

* فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ حَرَّمَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَعَاطَى مَا يُوجِبُ هَلَكَهٗ^(٣).

قَالَ الْعَلَمَاءُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١

ص ٢٣٦): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البَقَرَةُ: ١٩٥]؛ فِعْلٌ مَا

(١) وَلَمْ يُفْتِ بِهَا إِلَّا دُعَاةُ السِّيَاسَةِ، فَهَؤُلَاءِ لَا يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِمْ فِي الشَّرِيْعَةِ.

(٢) لِأَنَّ الْمُقْتُولَ: بِ«الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، يُبَاشِرُ قَتْلَ نَفْسِهِ بِيَدِهِ، وَهَذَا مُحَرَّمٌ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ.

(٣) انْظُرْ: «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٤٠٦).

هُوَ سَبَبٌ مُوَصَّلٌ إِلَى تَلْفِ النَّفْسِ، أَوْ الرُّوحِ^(١)... مِنْ ذَلِكَ تَعْرِيرُ الْإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ فِي مُقَاتَلَةٍ^(٢)، أَوْ سَفَرٍ مَخُوفٍ، أَوْ مَحَلٍّ مَسْبُوعَةٍ أَوْ حَيَاتٍ، أَوْ يَصْعَدُ شَجَرًا، أَوْ بُنْيَانًا خَطِرًا، أَوْ يَدْخُلُ تَحْتَ شَيْءٍ فِيهِ خَطَرٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَهَذَا وَنَحْوُهُ، مِمَّنْ أَلْقَى بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ). اهـ.

(٣) وَعَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ، فَجَزِعَ -أَي: لَمْ يَصْبِرْ عَلَى الْأَلَمِ-، فَأَخَذَ سِكِّينًا فَحَزَّ -أَي: قَطَعَ- بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقًا -أَي: لَمْ يَنْقَطِعِ- الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بَادِرْنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ، حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ).^(٣)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٥٠٠): (وَفِيهِ -يَعْنِي: الْحَدِيثَ- تَحْرِيمُ تَعَاطِيِ الْأَسْبَابِ الْمُفْضِيَةِ إِلَى قَتْلِ النَّفْسِ). اهـ.
قُلْتُ: وَمِنَ الْأَسْبَابِ الْمُفْضِيَةِ إِلَى قَتْلِ النَّفْسِ مَا يُسَمَّى بِ«الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ».

(٤) وَعَنْ جُنْدَبِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (إِنَّ رَجُلًا مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، خَرَجَتْ بِهِ قُرْحَةٌ، فَلَمَّا آذَتْهُ، انْتَزَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ فَنَكَأَهَا، فَلَمْ يَرَقًا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَبُّكُمْ: قَدْ حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ).^(٤)

(١) فِي: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، وَغَيْرِهَا.

(٢) كَ«الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، بِهَذَا اللَّفْظِ: (٣٤٦٣).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»؛ بِهَذَا اللَّفْظِ: (١١٣).

(٥) وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه فِي حَدِيثٍ: الَّذِي جُرِحَ جُرْحًا شَدِيدًا، فِي إِحْدَى غَزَوَاتِهِ، مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؛ فَاسْتَعَجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ نَضْلَ سَيْفِهِ فِي الْأَرْضِ، وَذُبَابُهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ^(١)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (أَمَا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ).^(٢)

* وَلِهَذَا الْأَدِلَّةُ يَتَبَيَّنُ بِأَنَّ الْقَتْلَ الْمُتَحَقِّقَ مِنَ الشَّخْصِ يُعْتَبَرُ انْتِحَارًا، وَمِنْ قَتْلِ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ!.

(٦) إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ قَتْلِ النَّفْسِ.

فَقَدْ نَقَلَ: الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته الله فِي «مَرَاتِبِ الْإِجْمَاعِ» (ص ١٥٧) فَقَالَ: (وَاتَّقُوا: أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْتَلَ نَفْسَهُ، وَلَا أَنْ يَقْطَعَ عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ، وَلَا أَنْ يُؤَلِّمَ نَفْسَهُ فِي غَيْرِ التَّدَاوِي بِقَطْعِ الْعُضْوِ الْأَكْمِ خَاصَّةً). اهـ.

وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله، عَنْ رَجُلٍ لَهُ مَمْلُوكٌ هَرَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَلَمَّا رَجَعَ أَخْفَى سَكِينَتَهُ، وَقَتَلَ نَفْسَهُ: فَقَالَ رحمته الله فِي «الْفُتَاوَى» (ج ٣١ ص ٣٨٤): (لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقْتَلَ نَفْسَهُ، وَإِنْ كَانَ سَيِّدُهُ قَدْ ظَلَمَهُ، وَاعْتَدَى عَلَيْهِ؛ بَلْ كَانَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعُ الظُّلْمِ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَصْبِرَ إِلَى أَنْ يُفْرَجَ اللَّهُ^(٣)، فَإِنْ كَانَ سَيِّدُهُ ظَلَمَهُ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ:

(١) وَالنَّاسُ اعْتَرَوْا بِهِ ابْتِدَاءً حَتَّى عَلِمُوا حَالَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، كَمَا يَغْتَرُّ جَهْلَةُ النَّاسِ فِي هَذَا الْعَصْرِ مِنْ أَصْحَابِ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٦٠٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٢).

(٣) وَلِذَلِكَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَصْبِرُوا وَيَتَّقُوا إِلَى أَنْ يُفْرَجَ اللَّهُ كُرْبَتَهُمْ فِي فَلَسْطِينَ وَغَيْرِهَا.

مِثْلَ أَنْ يُقْتَرَّ عَلَيْهِ فِي النَّفَقَةِ، أَوْ يَعْتَدِي عَلَيْهِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، أَوْ يَضْرِبُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، أَوْ يُرِيدَ بِهِ فَاحِشَةً، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ عَلَى سَيِّدِهِ مِنَ الْوِزْرِ بِقَدْرِ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ... اهـ.

* وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ الْخَوَارِجِ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِبَعْضِ الْأَحَادِيثِ ^(١) فِي فِعْلِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فِي دُخُولِهِ فِي جَيْشِ الْعَدُوِّ، فَيَنْغَمِسُ وَحْدَهُ فِي الْكُفَّارِ حَالَ الْقِتَالِ، فَيَقَاتِلُ وَحْدَهُ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ مِنَ الْعَدُوِّ.

* فَهَذَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ بِأَنَّهُ لَا يَمُوتُ أَوْ يَمُوتُ، فَيَقَاتِلُ وَحْدَهُ وَيَقْتُلُ كَثِيرًا مِنَ الْعَدُوِّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْتَلَ أَوْ لَا يُقْتَلَ، فَالْمَوْتُ غَيْرٌ مُحَقَّقٍ، وَالْجِهَادُ مِظَنَّةُ الْقَتْلِ، وَفَعَلَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْغَزَوَاتِ.

وَلِذَلِكَ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله: (الْجِهَادُ مِظَنَّةُ الْقَتْلِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي الْعَادَةِ مِنَ الْقَتْلِ). ^(٢) اهـ.

* وَأَمَّا صَاحِبُ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، فِي دُخُولِهِ بَيْنَ جَيْشِ الْعَدُوِّ؛ فَإِنَّ مَوْتَهُ مُتَحَقِّقٌ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ. ^(٣)

(١) انظر: «السُّنَنَ» لِأَبِي دَاوُدَ؛ كِتَابُ: «الْجِهَادِ» (٢٥١٢)، حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبٍ رضي الله عنه، وَ«صَحِيحَ مُسْلِمٍ»، كِتَابُ: «الْجِهَادِ» (١٨٨٩)، حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَ«السُّنَنَ الْكُبْرَى» لِلسَّيْتِي (ج ٩ ص ٤٤)، حَدِيثَ الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، وَعَبَّرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

(٢) انظر: «قَاعِدَةٌ فِي الْإِنْغِمَاسِ فِي الْعَدُوِّ» (ص ٣٩).

(٣) وَمَا أَجَارَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي مَسْأَلَةٍ: «الْإِنْغِمَاسِ»، يَخْتَلِفُ حُكْمُهُ فِي: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، لِأَنَّهُ فِي مَسْأَلَةٍ: «الْإِنْغِمَاسِ» يَتَسَبَّبُ فِي قَتْلِ نَفْسِهِ، وَيَكُونُ قَتْلُهُ بِيَدِ الْكُفَّارِ، أَمَا فِي: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، فَإِنَّهُ يُبَاشِرُ قَتْلَ نَفْسِهِ بِيَدِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* إِذَا مَسْأَلَةٌ: «الْإِنْعِمَاسِ» فَهَذَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ الْقَتْلُ، أَمَا فِي: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، فَإِنَّ الْمَوْتَ مُتَحَقِّقًا لَا مَحَالَهَ، فَبَيْنَهُمَا: اخْتِلَافٌ وَاصِحٌّ.

قُلْتُ: فَبَعْضِ: «عَمَلِيَّاتِ الْإِنْعِمَاسِ»، يَنْجُو صَاحِبُهَا، وَلَا يُقْتَلُ.

* كَمَا رَوَى ابْنُ سِيرِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ انْتَهَوْا إِلَى حَائِطٍ قَدْ أُغْلِقَ بَابُهُ، فِيهِ

رِجَالٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَجَلَسَ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: (ارْفَعُونِي بِرِمَاحِكُمْ، فَأَلْقُونِي إِلَيْهِمْ، فَرَفَعُوهُ بِرِمَاحِهِمْ، فَأَلْقَوْهُ مِنْ وَرَاءِ الْحَائِطِ، فَأَدْرَكُوهُ - يَعْنِي: لَمْ يُقْتَلْ - وَقَدْ قَتَلَ مِنْهُمْ عَشْرَةً).^(١)

* ثُمَّ لَمْ تُوجَدْ مَصْلَحَةٌ مُتَحَقِّقَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ: بِ«الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، وَلَا

صَعْفَ الْكُفَّارِ بِهَا، وَلَا وُجُودَ نِكَايَةٍ لَهُمْ!.

* بَلْ تَسَلَّطَ الْكُفَّارُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ سَبَبًا: «عَمَلِيَّاتِ الْخَوَارِجِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ» فِي

الْعَالَمِ، كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ.

* وَتَرْتَّبَ عَلَيْهَا مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ تَعْنَتِ الْكُفَّارِ، وَفَتْكِهِمْ بِالْمُسْلِمِينَ، وَتَفَنَّنُوا

فِي تَعْذِيهِمْ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

* إِذَا فَ«الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، لَيْسَ فِيهَا مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِعْزَازُ الدِّينِ،

وَقَهْرُ الْكَافِرِينَ مِنَ الْيَهُودِ، وَغَيْرِهِمْ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٤٤)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ بَقِيٌّ بْنُ مَخْلَدٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٤٣-١٤٤) مِنَ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ بِهِ، فِي حَرْبِ «الْيَمَامَةِ»

مَعَ عَدُوِّ اللَّهِ: «مُسَيْلَمَةَ»، وَقَتِلَ فِيهَا، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

* وَالْآنَ مَضَتْ سَنَوَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي تَنْفِيدِ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، فِي فَلَسْطِينَ مَعَ الْيَهُودِ، وَلَمْ يَحْصُلْ نِكَايَةٌ بِهِمْ، وَلَمْ يُحَرَّرُوا: «الْمَسْجِدَ الْأَقْصَى»، وَلَمْ يَخْرُجُوا مِنْ فَلَسْطِينَ... وَلَمْ تَحْصُلْ أَيُّ مَصْلَحَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّهُ يُقْتَلُ نَفْسُهُ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ الْبَتَّةِ، فَيَكُونُ عَلَيْهِ إِثْمٌ قَتْلِ نَفْسِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْهَيْتَمِيُّ رحمته فِي «الْفُتَاوَى الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٢٢)؛ وَالَّذِي وَضَحَ فِيهِ مَتَى يَجُوزُ الْإِنْعِمَاسُ فِي الْعَدُوِّ^(١): (... يَشْتَرِطُ أَنْ يَعْلَمَ مُرِيدُ الْقَتْلِ أَنَّهُ يَبْلُغُ نَوْعَ نِكَايَةٍ فِيهِمْ، أَمَا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ أَنْ يَبْرَزَ لِلْقَتْلِ بِأَدْرُوهُ بِالْقَتْلِ مِنْ غَيْرِ أَدْنَى نِكَايَةٍ فِيهِمْ: فَلَا يَجُوزُ لَهُ قِتَالُهُمْ حِينَئِذٍ، لِأَنَّهُ يُقْتَلُ نَفْسُهُ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ الْبَتَّةِ^(٢)، فَيَكُونُ عَلَيْهِ إِثْمٌ قَاتِلِ نَفْسِهِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْهَيْتَمِيُّ رحمته فِي «الْفُتَاوَى الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٥): (التَّوَصَّلُ إِلَى قَتْلِ الْحَرْبِيِّ جَائِزٌ، بَلْ مَحْبُوبٌ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ هَذَا، كُلُّهُ إِنْ ظَنَّ سَلَامَتَهُ، أَوْ قَتَلَهُ بَعْدَ إِنْكَالِهِمْ، أَمَا لَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ مُجَرَّدَ حُضُورِهِ يُؤَدِّي إِلَى قَتْلِهِ أَوْ نَحْوِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْحَقَهُمْ مِنْهُ نِكَايَةٌ بِوَجْهِهِ، فَحُضُورُهُ حِينَئِذٍ فِي غَايَةِ الدَّمِّ وَالتَّقْصِيرِ، فَلْيُمْسِكْ عَنْهُ...). اهـ.

(١) وَلَيْسَ ذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، فَتَنْبَهْ.

(٢) وَأَيُّنَ الْفَائِدَةُ مِنْ وَرَاءِ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، لِلْمُسْلِمِينَ فِي فَلَسْطِينَ، وَغَيْرِهَا، بَلْ ضَرَّرَ الْمُسْلِمِينَ وَاضْحَ بِسَبَبِ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ رحمته الله: (فَأَمَّا إِذَا كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُنْكِي فِيهِمْ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهِمْ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ السَّرْحَسِيُّ رحمته الله؛ مُعَلِّقًا فِي «شَرْحِ السِّيَرِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ١٦٤):
(لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِحَمَلَتِهِ شَيْءٌ مِمَّا يَرْجَعُ إِلَى إِعْزَازِ الدِّينِ، وَلَكِنَّهُ يُقْتَلُ فَقَطْ، وَقَدْ قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. اهـ.

* إِذَا: فَلَا بُدَّ أَنْ يُقَدَّرَ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ: الْعُلَمَاءُ الثَّقَاتُ الَّذِينَ لَهُمْ خِبْرَةٌ فِي
دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ.^(٢)

* وَهَذَا الَّذِي تَفَعَّلَهُ: «الْفِرْقَةُ الْحَمَاسِيَّةُ»، وَغَيْرَهَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ شَخْصِيًّا
صَادِرًا مِنْ قِيَادَةِ انْفِرَادِيَّةٍ حِزْبِيَّةٍ، لَيْسَ صَادِرًا عَنْ أَمِيرٍ لَهُ قِيَادَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَجَيْشٌ، وَبَلَدٌ:
قَدْ شَاوَرَ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ فِي هَذَا الْأَمْرِ مِنْ عُلَمَاءٍ وَغَيْرِهِمْ لِنَجَاحِ هَذَا الْجِهَادِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله: (أَمَّا أَنْ يَأْتِيَ وَاحِدٌ مِنَ
الْجُنُودِ، كَمَا يَفْعَلُونَ الْيَوْمَ، أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجُنُودِ^(٣)، وَيَتَّحِرُ فِي سَبِيلِ قَتْلِ اثْنَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةٍ،

(١) انظر: «شَرْحِ السِّيَرِ الْكَبِيرِ» لِلْسَّرْحَسِيِّ (ج ١ ص ١٦٤).

(٢) أَمَّا: «الْفِرْقَةُ الْحَمَاسِيَّةُ» وَغَيْرَهَا، فَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُقَدَّرَ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ لِجَهْلِهِمْ بِالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ،
فَلَا يُعْتَدُّ بِأَقْوَالِهِمْ فِي السِّيَاسِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، اللَّهُمَّ غَفْرًا.

(٣) انظر: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِسْتِشْهَادِيَّةِ فِي الْمِيزَانِ الْفِقْهِيِّ» (ص ١٠٦ و ١٠٧).

أَوْ أَرْبَعَةٍ، مِنَ الْكُفَّارِ: فَهَذَا لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ تَصَرَّفُ شَخْصِيٌّ، لَيْسَ صَادِرًا مِنْ أَمِيرِ الْجَيْشِ).^(١) اهـ.

* وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ بِقِصَّةِ «الْغُلَامِ الْمُؤْمِنِ»: الَّذِي أَمَرَ بِقَتْلِ نَفْسِهِ^(٢)، فَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَمَرَ بِهِ الْغُلَامُ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ مُتَحَقِّقَةٌ لِلنَّاسِ، وَظُهُورِ الْإِيمَانِ فِي النَّاسِ، وَهَذَا حَصَلَ فِي قِصَّةِ أَصْحَابِ الْأُخْدُودِ، وَهُوَ أَيْضًا لَمْ يَقْتُلْ نَفْسَهُ، بَلْ قَتَلَهُ الْمَلِكُ الْجَبَّارُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ: (وَأَمَّا الْغُلَامُ فَإِنَّهُ أَمَرَ بِقَتْلِ نَفْسِهِ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ ظُهُورَ الْإِيمَانِ فِي النَّاسِ، وَالَّذِي يَصِيرُ يُقْتَلُ أَوْ يَحْمَلُ حَتَّى يُقْتَلَ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ ظُهُورَ الْإِيمَانِ مِنْ هَذَا الْبَابِ).^(٣) اهـ.

* وَاعْلَمْ أَخِي الْمُسْلِمُ: بِأَنَّ قَتْلَ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ أَعْظَمُ مِنْ قَتْلِ الْغَيْرِ، كَمَا فِي «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢٨ ص ٥٤٠).

* وَمَنْ تَأَمَّلَ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ بِعِلْمٍ فِي مَعْرَضِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ^(٤)، يَجِدُهَا مَانِعَةً إِذِ الشَّرْعُ جَاءَ بِالثَّنَاءِ عَلَى مَنْ يُعْرَضُ نَفْسَهُ لِلْقَتْلِ إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، كَمَا فَعَلَ الْغُلَامُ الْمُؤْمِنُ، وَبَعْضُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

(١) كَمَا «الْمُجَاهِدِينَ» الْمُتَبَدِّعَةَ، فَهَذِهِ أَعْمَالُهُمُ الْجِهَادِيَّةُ بِرَعْمِهِمْ: لَا تَجُوزُ، لِأَنَّهُ تَصَرَّفُ مِنْ شَخْصٍ فَرْدِيٍّ، لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْجِهَادِ الشَّرْعِيِّ الْقَائِمِ مِنْ أَمِيرٍ يَعْرِفُ كَيْفَ يَسِيْسُ الْجِهَادَ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي كِتَابِ: «الرُّهْدِ» (٣٠٠٥).

(٣) انظُرْ: «قَاعِدَةُ الْإِنْعِمَاسِ فِي الْعُدُوِّ» (ص ٧٧)، وَانظُرْ: أَيْضًا «الْعُجَابَ فِي بَيَانِ الْأَسْبَابِ» لِابْنِ حَجَرٍ

(ص ٢٩٤).

* وَأَمَّا: أَنَّهُ لَمْ تَحْصُلْ بِهِ مَنَفَعَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ: «إِنْتِحَارًا»، فَيَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ الْحَقُّ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ مَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنْ قَصْدِ الْإِنْسَانِ قَتْلَ نَفْسِهِ، أَوْ تَسْبِيهِ فِي ذَلِكَ^(١)، وَبَيْنَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ بَيْعِ الْمُؤْمِنِ نَفْسَهُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٥ ص ٢٨١): (فَيَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَصْدِ الْإِنْسَانِ قَتْلَ نَفْسِهِ، أَوْ تَسْبِيهِ فِي ذَلِكَ، وَبَيْنَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ مِنْ بَيْعِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ، وَأَمْوَالَهُمْ لَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ [التَّوْبَةُ: ١١١]... وَالْإِعْتِبَارُ فِي ذَلِكَ بِمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، لَا بِمَا يَسْتَحْسِنُهُ^(٢) الْمَرْءُ، أَوْ يَجِدُهُ أَوْ يَرَاهُ مِنْ الْأُمُورِ الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

* وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ: أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ رِضَاهُ، أَوْ مَحَبَّتُهُ فِي مُجَرَّدِ عَذَابِ النَّفْسِ وَحَمْلِهَا عَلَى الْمَشَاقِّ... لَا!، وَلَكِنَّ الْأَجْرَ عَلَى قَدْرِ مَنَفَعَةِ الْعَمَلِ، وَمَصْلَحَتِهِ، وَفَائِدَتِهِ، وَعَلَى قَدْرِ طَاعَةِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ؛ فَأَيُّ: الْعَمَلَيْنِ كَانَ أَحْسَنَ، وَصَاحِبُهُ أَطْوَعَ، وَأَتَبَعَ كَانَ أَفْضَلَ؛ فَإِنَّ الْأَعْمَالَ لَا تَتَفَاضَلُ بِالْكَثْرَةِ، وَإِنَّمَا تَتَفَاضَلُ بِمَا يَحْصُلُ فِي الْقُلُوبِ حَالَ الْعَمَلِ... فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْنَا الْخَبَائِثَ لِمَا فِيهَا مِنْ

(١) ثُمَّ الَّذِينَ أَفْتَوْا: بِ«الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ» هُمْ مِنْ دَعَاةِ السِّيَاسَةِ الَّذِينَ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِمْ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

(٢) وَالَّذِينَ يُفْتُونَ: بِ«الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، يَتَحَمَّلُونَ دِمَاءَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَعَلَيْهِمْ إِثْمٌ ذَلِكَ.

(٣) فَاسْتَحْسَنَ خَوَارِجُ الْعَصْرِ هَذِهِ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، وَ«الْإِعْتِبَالَاتِ»، فَافْسَدُوا الْبُلْدَانَ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ

الْمَضْرَّةَ وَالْفَسَادِ^(١)، وَأَمَرْنَا بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمَنْفَعَةِ وَالصَّلَاحِ لَنَا...). اهـ.

* وَفِي هَذَا الْعَمَلِ الْمُحَرَّمِ مِنْ إِفْسَادِ النَّسْلِ، وَالِاعْتِدَاءِ عَلَى النَّاسِ، وَعَلَى الْأَعْرَاضِ، وَإِفْسَادِ الْأَمْوَالِ وَإِتْلَافِهَا، وَإِتْلَافِ النَّفُوسِ مِمَّا شَهِدَ بِهِ الْوَاقِعُ، وَنَطَقَتْ بِهِ وَسَائِلُ الْإِعْلَامِ، وَلَمْ يَعْذُ خَافِيًا.

فَبَعْدَ تَبْيِينِ مَا سَبَقَ تَعَلَّمَ أَخِي الْمُسْلِمُ مُخَالَفَةَ: «عَبْدُ اللَّهِ الْجَرْبُوعُ» الثَّوْرِيُّ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»^(٢).

* إِذَا فَلَا تَنْصُرُ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ - فِي فِلَسْطِينَ، وَلَا فِي غَيْرِهَا - بِمَا خَالَفَ الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَأَقْوَالَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَجَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ هَذَا فِيهِ خِذْلَانٌ لِلْأُمَّةِ عَنِ النَّصْرَةِ الْوَاجِبَةِ الصَّحِيحَةِ، الَّتِي فِيهَا الْعِزَّةُ وَالتَّمَكِينُ.

* وَكَمَا؛ أَنْ «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، هِيَ مِنَ الْأَعْمَالِ الْفَرْدِيَّةِ الَّتِي نَشْهَدُهَا فِي هَذَا الزَّمَنِ، مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْخَوَارِجِ الثَّوْرِيِّينَ مِنْ: عَمَلِيَّاتٍ تُودِي بِحَيَاتِهِمْ، قَاصِدِينَ إِلْحَاقَ الضَّرَرِ بَأَنْفُسِهِمْ، وَبِغَيْرِهِمْ مِنَ النَّاسِ.

* وَقَدْ ظَهَرَ أَثَرُ ضَرَرِ هَذِهِ: «الْعَمَلِيَّاتِ وَالِاغْتِيَالَاتِ وَالثَّوْرَاتِ» فِي الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(١) حَتَّى إِنْ ضَرَرَ: «الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ»، جَاءَ إِلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، فَهَذِهِ عَمَلِيَّاتٌ خَبِيثَةٌ مُفْسِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِلشَّرْعِ.

(٢) وَاعْلَمْ أَخِي الْمُسْلِمُ: بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذَا الْأَمْرِ هُوَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَيْنَ رُؤُوسِ الْخَوَارِجِ الثَّوْرِيِّينَ فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَلَا يُعْتَبَرُ، وَلَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِمْ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

* وَقَدْ أَطْلَقَ الْعُلَمَاءُ الْمُعْتَدُّ بِهِمْ فِي الْفَتَوَى الشَّرْعِيَّةِ عَلَى هَذِهِ الْعَمَلِيَّاتِ بِ«عَمَلِيَّاتٍ انْتِحَارِيَّةٍ»، مِنْ جِهَةِ مَا فِيهَا مِنْ قَتْلِ النَّفْسِ، وَالضَّرَرِ بِالْغَيْرِ، وَجَلْبِ الْمَفَاسِدِ.^(١)

فَالِانْتِحَارُ: قَتْلُ النَّفْسِ، يُقَالُ: انْتَحَرَ إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ بِوَسِيلَةٍ مَا.^(٢)

قَالَ اللَّغَوِيُّ الْجُرْجَانِيُّ رحمته الله فِي «التَّعْرِيفَاتِ» (ص ١٧٩): (هُوَ كُلُّ مَا يَحْصُلُ بِهِ زُهُوقُ الرُّوحِ، أَوْ خُرُوجُهَا مِنَ الْجَسَدِ). اهـ.

فَالِانْتِحَارُ: نَوْعٌ مِنَ الْقَتْلِ يَحْصُلُ بِكُلِّ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْإِمَاتَةُ، فَأَسَالِيْبُهُ مُتَعَدِّدَةٌ، بِالتَّفَجِيرَاتِ وَغَيْرِهَا^(٣)، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْجِهَادِ الْمَشْرُوعِ كَمَا بَيَّنَّهُ الْعُلَمَاءُ.

* وَعَلَيْهِ فَالِانْتِحَارُ: تَعَمُّدُ الْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَ بِنَفْسِهِ مَا يُؤَدِّي لِمَوْتِهِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

هَذَا آخِرُ مَا وَقَفَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ الْمُبَارَكِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحْطَ عَنِّي فِيهِ

(١) وَالْجَمَاعَةُ الثَّوْرِيَّةُ: لَمْ تَفْقَهُ قَاعِدَةٌ: «مُرَاعَاةُ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ»، وَالشَّرْعُ جَاءَ لِيُحْصَلَ الْمَصَالِحُ وَتَكْمِيلُهَا، وَتَعْطِيلُ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلُهَا، إِنَّهَا شَرِيعَةٌ رَبِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ بِمَصَالِحِ خَلْقِهِ وَمَفَاسِدِهِ، وَلَا يَعْرِفُ ذَلِكَ إِلَّا أَهْلُ الْعِلْمِ.

(٢) انْظُرْ: «الْمُعْجَمَ الْوَسِيطَ» (ج ٢ ص ٩٠٦).

(٣) وَكَذَلِكَ فِعْلٌ بَعْضُ الْخَوَارِجِ فِي السُّجُونِ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ حَتَّى مَاتَ: فَهُوَ قَاتِلٌ لِنَفْسِهِ مُؤَاخِذٌ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَأَنْظُرْ: «أَحْكَامَ الْقُرْآنِ» لِلْجِصَّاصِ (ج ١ ص ١٤٨).

وَزُرًّا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ	المَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١)	جَوْهَرَةُ نَادِرَةٌ فِي بَيَانِ أَحْوَالِ أَهْلِ التَّحَرُّبِ مَعَ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ	٦
(٢)	دُرَّةٌ نَادِرَةٌ.....	٦
(٣)	فَتَاوَى الْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ فِي تَحْرِيمِ الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ مُطْلَقًا، لَا بِأَمْرِ الْإِمَامِ، وَلَا بِغَيْرِهِ، وَلَا بِضُرُورَةٍ، وَلَا بِغَيْرِهَا.....	٧
(٤)	فَتَاوَى الْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ فِي تَحْرِيمِ الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ مُطْلَقًا، لَا بِأَمْرِ الْإِمَامِ، وَلَا بِغَيْرِهِ، وَلَا بِضُرُورَةٍ، وَلَا بِغَيْرِهَا.....	٩
(٥)	فَتَاوَى الْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ فِي تَحْرِيمِ الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ مُطْلَقًا، لَا بِأَمْرِ الْإِمَامِ، وَلَا بِغَيْرِهِ، وَلَا بِضُرُورَةٍ، وَلَا بِغَيْرِهَا.....	١١
(٦)	فَتَاوَى الْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفَوْزَانَ فِي تَحْرِيمِ الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ مُطْلَقًا، لَا بِأَمْرِ الْإِمَامِ، وَلَا بِغَيْرِهِ، وَلَا بِضُرُورَةٍ، وَلَا بِغَيْرِهَا.....	١٣
(٧)	المُقَدِّمَةُ.....	١٥
(٨)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى قَمْعِ: «الْفِرْقَةِ الشُّورِيَّةِ»، الَّتِي تَقُولُ أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ	١٨

يُفَجِّرَ الْعَبْدُ نَفْسَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى أَمَامَ الْكُفَّارِ فِي الْحَرْبِ

لِلضَّرُورَةِ، أَوْ غَيْرِ ضَّرُورَةٍ.....

(٩) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى كَشْفِ الْفِكْرِ الْخَارِجِيِّ لِـ «خَوَارِجِ الْعَصْرِ»، وَأَنَّهِمْ

٢٥

يَقُولُونَ بِالْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ!، حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّهَا مِنَ الْجِهَادِ فِي

سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى!.....

